الثورة الاثنين 4 رمضان 1433هـ 23 يوليو 2012م العدد (17415)

رأي

الحلقة الأضعف

وديع العبسي

■ في مساحاتٍ تضيق أحيانا وتتسع أخرى من جغرافية الثورات التي شهدتها بعض دولنا العربية ضمن ما عرف بالربيع العربي تحركت المرأة العربية.. رفعت الشعارات.. شكت، وقالت رأيها فشكل حضورها باعثا قويا لما طمرته يوميات الحياة السياسية من حقوق لهذه الفئة.. واجتازت المرأة بفعلها المشهود ذاك تلك الحدود التي حاولت تضييق تحركها، وتعمدت تجميد طموحها عند مستوى متخلف، ناجحة بذلك في إحداث تأثير إيجابي من جهة لفت النظر إلى الواقع الذي ترزح تحته وإلى حقها في التمكين السياسي بدرجة أساس.

على المستوى العربي عموما معلوم بأن المرأة لا تزال هي الحلقة الأضعف في منظومة العمل السياسي، ولا تزال مقولة «التمكين» رؤى لا أكثر في خطابات القوى السياسية وقادة الفعل تأبى أن تنفك من قيود الرغبات الشخصية وتنطلق إلى أرض الحقيقة.

هي حقيقة مشهودة لليمن منها نصيب حيث الإقصاء الاجتماعي للمرأة ظل فعلا ملازما للتحولات السياسية قادما من مئات السنين، في ظل عجز السياسات المتلاحقة عن خلق وضع متغير فيه.

في فبراير من العام الماضي زحفت إلى اليمن ذات أحداث الشارع العربي، فكان لخروج المرأة ومشاركتها أثره الواضح، إذ أعاد هذا الخروج إلى الواجهة قضية حقوقها السياسية وتمكينها من ممارسة دور في العمل الديمقراطي وفق المنظور الضامن لها ذلك في التشريعات المحلية والمواثيق الدولية الموقع عليها.. كما فرض ذلك تواجدا قويا لقضاياها في أجندة مطالب التغيير، ليصير مثل هذا الأمر قواما لتناولات عديدة لنخب ثقافية باعتباره حاجة يستدعيها واقع التغيير.. وليصير من الطبيعي أن يشهد الواقع اليمني حضورا وبروزا لصوت المرأة في اتجاه تأكيد حقوق ظلت شعارات تزايد بها مختلف القوى السياسية في الساحة، ومن ثم السعي إلى فرضها باعتبارها واحدة من المطالب التي تستدعيها تلك الحاجة في تحقيق الانتقال إلى بيئة متجددة تنتفي فيها المفاهيم التقليدية، وتتأكد مبادئ الحقوق.

ولذلك فهناك ما يلوح في الأفق اليوم لصالح إحداث تغيير إيجابي في تفاصيل هذه الحقيقة.. تنبئ عن ذلك تحركات، وتوقعات من استحقاقات قادمة تفرضها مضامين المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. ومن المتفق عليه أن يكون هناك تمثيل مقنع للمرأة، ومساحات نقاش لقضاياها لا تخضع أرضيتها ولا ترضخ لذات المعوقات التي أبقت المرأة عند الحدود الدنيا من التمكين، واليمن إن ترجمت ذلك واقعا فإنها ستبدو نموذجا يتحرر –أو هكذا يفترض– من تلك النمطية في التعاطي مع متطلبات هذه الفئة.

walabsi1@gmail.con

تحضيرية الحوار تعقد أول اجتماعاتها

هل تتجاوز «اللجنة الفنية» تباينات الأطراف حول تشكيلتها؟!

تقرير/ المحرر

تعقد اللجنة الفنية للإعداد للحوار الوطني أولى جلساتها فيما انتقدت أطرافا سياسية ما اعتبرته قصورا في التشكيل لم يصل حد التمثيل المقبول لجميع قوى الساحة.

وبينما أكد أكثر من مصدر بمن في ذلك رئيس الجمهورية إلى جانب قوى سياسية بأن اللجنة هي فنية وستكون معنية بمهام محددة فنية تختص بالتحضير لمؤتمر الحوار وليس تحديد المواضيع أو قضايا النقاش.. ذهبت بعض القوى إلى التعبير عن عدم تحمسها للتشكيلة التي ظهرت عليها اللجنة.

حتى مكونات اللقاء المشترك لم يكن تواجدها ممثلا لكافة الأحزاب المكونة له.. وأوضح الدكتور محمد عبدالملك المتوكل عضو المجلس الأعلى للقاء المشترك بأن تمثيل اللقاء المشترك في اللجنة اقتصر على ثلاثة أحزاب من أصل ستة، فحضرت أحزاب الإصلاح والاشتراكي والناصري، وغاب اتحاد القوى، الحق، والبعثي.

وفي تصريح لـ«أحزاب» انتقد أمين عام الحزب الدكتور عبدالوهاب الحميقاني «استبعاد وإقصاء حزب اتحاد الرشاد من استبعاده في اللجنة الفنية للتحضير للحوار الوطني على الرغم من تأكيده على استعداده للانخراط في الحوار بدون قيد أو شرط» حسب قوله.. داعياً إلى استكمال التواصل مع بقية القوى السياسية الشبابية والاجتماعية التي لم يتم التواصل معها واستكمال تشكيل لجنة الإعداد والتحضير من جميع الأحزاب والقوى بنسب عادلة، وتحديد الثوابت التي تحكم سقف الحوار والمرجعية التي تحسم الخلاف، وأن تتم عملية التحضير بشفافية تامة.

واعتبر عبدالله أحمد غانم مستشار رئيس الجمهورية –عضو اللجنة العامة– للمؤتمر الشعبي العام، أن القرار يأتي «مستجيباً للمهام التي طرحتها الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والمتعلقة بأهم مرحلة من مراحل تطبيق المبادرة في المرحلة الثانية ألا وهي انعقاد الحوار الوطني الشامل».

ولم يرض اللجنة الوطنية للمرأة نسبة تمثيل المرأة في اللجنة –ست نساء– واعتبرته تمثيلا ضئيلا لا «يرتقي للمستوى الذي كانت طالبت به وهي نسبة لا تقل عن 30% من نسبة التمثيل».

وبينما ضمت اللجنة عبدالله الأصنج وتمام باشراحيل اعتبر البعض أن الاسمين لا يمثلان الحراك ومعارضة الخارج وبالتالي فالجهتان تعتبران غائبتين عن التشكيلة.

ويبقى الإيضاح والتأكيد الذي يفرض نفسه أن اللجنة فنية بمهام تحضيرية للحوار وليس من الحكمة الوقوف عندها كثيرا وتأويل الهفوات بذلك الوصف الذي وصل حد الاتهام باعتباره إقصاء متعمداً

محاولات تبحث في أهم قضايا الحوار المرتقب

أحزاب/ نورالدين القعاري

أكد «ملتقى اسطنبول لتعزيز الحوار الوطني في اليمن» على أن يكون الحوار الوطني المزمع شاملاً لا يستثني قضية ما.. وجامعاً يشارك فيه كل الأطياف والمكونات الاجتماعية والسياسية، مع الالتزام بالحد الأعلى من المسؤولية ويقترحون أيضاً لتجنب وقوع أزمات بفعل تصويت الأغلبية أن يتبنى مؤتمر الحوار الوطني مبدأ الإجماع في عملية اتخاذ القرار.. ودعا المشاركون في (ملتقى اسطنبول لتعزيز الحوار) قيادات مختلف المجموعات والاتجاهات والسياسية للمشاركة في الحوار.. وحدد الملتقى خمس قضايا مؤكدا على أولويتها للحوار والاتفاق بشأنها هي.. (الدستور – القضية الجنوبية – العدالة الانتقالية – الأمن والجيش – قضية صعدة).. وقال عيدي المنيفي أحد ممثلي الائتلافات الشبابية بساحة التغيير وأحد المشاركين في الملتقى لـ «أحزب»: تم مناقشة 13 قضية وتم الاتفاق على القضايا الخمس وخرجنا بتوصيات ارتأينا أن نقدمها للأطراف الفاعلة في المجتمع اليمني سواء الأحزاب السياسية مثل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه والمشترك وشركائه والقضية الجنوبية ومعارضة الخارج.

«ملتقى اسطنبول لتعزيز الحوار» ضم مشاركين يمثلون طيفاً واسعاً من الكيانات السياسية في اليمن، بما فيها الحراك السلمي الجنوبي، الثورة الشبابية السلمية، وأنصار الله (الحوثيين)، إلى جانب الأحزاب السياسية الرئيسية (المؤتمر وحلفاؤه والمشترك وشركاؤه).

وقد وضع المشاركون جملة من النقاط المقترحة حول القضايا المحددة.. وأكدوا في السياق على أهمية القضية الجنوبية واحتلالها مركز الصدارة في استعادة الأمن والاستقرار والتوازن السياسي في اليمن بشكل خاص والإقليمي بشكل عام.. وشددوا على ضرورة أن يكون الحراك السلمي الجنوبي بجميع مكوناته في الداخل والخارج طرفاً رئيسياً في الحوار الوطني.. وتطرقوا لما يعنى بموضوع الأمن والجيش.. واعتبر المشاركون قضية صعدة قضية «فكرية اجتماعية وإنسانية حقوقية في المقام الأول».. منوهين بأن «محافظة صعدة واجهت ولا تزال أوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مأساوية أدت إلى التهميش والحرمان والإقصاء من المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية».. وفيما يعني بالعدالة الانتقالية حدد المشتركون 12 مقترحاً من ضمنها: تحديد أهداف العدالة الانتقالية وتطبيقها بما يضمن تأمين إقامة عدالة مستدامة في المستقبل وفقاً للمعايير الدولية والقوانين الوطنية والأعراف المحلية، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق وفقاً لمعايير الكفاءة والنزاهة بعد إجراء حوارات موسعة مكثفة مع مختلف الأطراف المجتمعية والقوى الفاعلة بحيث تتولى هذه اللجان التحقيق في الانتهاكات لحقوق الإنسان التي شهدها اليمن ويتم تحديد الزمنية لهذه اللجان، ووضع استراتيجية وطنية شاملة لتطبيق العدالة الانتقالية تشارك في إعدادها وتنفيذها جميع مؤسسات العدالة والقضاء الرسمي والمنظمات غير الحكومية، ووضع الخطط والبرامج التوعوية المكثفة الهادفة إلى تعزيز الإرادة السياسية والمجتمعية الرامية إلى فرض سيادة القانون وتحقيق العدالة الانتقالية القائمة على مبدأ المساءلة والإنصاف وإصدار التشريعات والقوانين.

بطاقة حزب

Yemen Green Party

حزب الخضر اليمني الاجتماعي

- تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ٢٠٠٠/٣/٥م .

- تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب٢٠٠٠/٧/٢٤م.

- الأمين العام:عبد الولي محمد يحيى البحر.

- شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٢٢٧٦ صوتاً من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠,٠٤٪.

تفاعلات..

أكد عبدالملك المخلافي عضو مجلس الشورى أمين عام المؤتمر القومي العربي على أهمية الحوار بين مكونات المجتمع اليمني لمناقشة المشاكل الوطنية للعمل على حلها.. مشيرا إلى أنه سيكون له مهام منها حل قضية الجنوب وصعدة وإعادة هيكلة الجيش وبناء عقد اجتماعي جديد يتمثل في الدستور.

○○○

أوضح رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي اليمني محمد غالب أحمد أن حزبه "لديه فريق عمل يعكف على إعداد رؤية شاملة لمعالجة القضايا الوطنية، سواء بالنسبة للقضية الجنوبية أو للوطن عامة، وسيطرحها أمام شركائه في اللقاء المشترك، ثم أمام شركاء العملية السياسية عموما".

■ محمد غالب أحمد

○○○

قال القيادي الاشتراكي الدكتور عيدروس نصر النقيب: إن الإصرار من قبل بعض الأطراف على رفض الحوار مع السلطة الانتقالية، ورفض الحوار الجنوبي ـ الجنوبي، ورفض التعامل مع الشركاء الدوليين تحت حجة أنه (أي هذا البعض) هو الممثل الشرعي الوحيد للجنوب والجنوبيين إنما يعبر عن أحد احتمالين: إما عدم امتلاك الحجة في تقديم مشروعية القضية الجنوبية، أو الخوف من مواجهة الآخرين والرغبة في ادعاء التفرد ووحدانية المشروعية، هذا إن لم تكمن وراء ذلك رغبة في تعطيل أي إمكانية لحل القضية الجنوبية لأغراض غير مفهومة.

■ د. عيدروس نصر النقيب